

Distr.: General
28 November 2016
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البند ٢١ من جدول الأعمال

العولمة والترابط

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد غلاوكو سيوان (بيرو)

أولا - مقدمة

١ - بناء على توصية المكتب، قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الحادية والسبعين البند المعنون:

”العولمة والترابط:

”(أ) العولمة والترابط؛

”(ب) الهجرة الدولية والتنمية“

وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلستها الخامسة عشرة والرابعة والعشرين، المعقودتين في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند في المحضرين الموجزين ذوي الصلة^(١). ويوجه الانتباه أيضا إلى

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثلاثة أجزاء تحت الرموز A/71/465 و A/71/465/Add.1 و A/71/465/Add.2.

(١) A/C.2/71/SR.15 و A/C.2/71/SR.24.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المناقشة العامة التي عقدها اللجنة في جلساتها من الثانية إلى الخامسة، المعقودة في ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر^(٢). ويرد في إضافات هذا التقرير سرد للمناقشات اللاحقة التي أجزتها اللجنة بشأن هذا البند.

٣ - وكانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة للنظر في هذا البند:

البند ٢١ (أ)

العولمة والترابط

تقرير الأمين العام عن استعراض عام لآخر التطورات المتعلقة بالتحديات الدولية الكبرى في مجالي الاقتصاد والسياسات العامة التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة للجميع، ولدور الأمم المتحدة في التصدي لهذه المسائل في ضوء النظام الاقتصادي الدولي الجديد (A/71/168)

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير المديرية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن تنفيذ السنة الدولية للضوء وتكنولوجيات الضوء، ٢٠٠٥ (A/71/222)

رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة يحيل بها الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع السنوي الأربعين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ (A/71/422)

رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة يحيل بها الإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري السنوي لأقل البلدان نموا الذي عُقد في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (A/71/539)

البند ٢١ (ب)

الهجرة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (A/71/296)

٤ - في الجلسة الخامسة عشرة، المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيانات استهلالية ممثل شعبة تحليل السياسات الإنمائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (في إطار البند ٢١)؛ ومديرة مكتب الاتصال في نيويورك لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم

(٢) انظر A/C.2/71/SR.2 و A/C.2/71/SR.3 و A/C.2/71/SR.4 و A/C.2/71/SR.5.

والثقافة (اليونسكو) وممثل اليونسكو لدى الأمم المتحدة (في إطار البند ٢١)؛ ومدير شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (في إطار البند الفرعي (ب)).

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروعا القرارين [A/C.2/71/L.3](#) و [A/C.2/71/L.3/Rev.1](#)

٥ - في الجلسة الخامسة عشرة، المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل تايلند، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء أيضا في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد" ([A/C.2/71/L.3](#)).

٦ - وفي الجلسة الرابعة والعشرين، المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح معنون "نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد" ([A/C.2/71/L.3/Rev.1](#))، طرحه مقدمو مشروع القرار [A/C.2/71/L.3](#).

٧ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار [A/C.2/71/L.3/Rev.1](#) آثار في الميزانية البرنامجية.

٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانين ممثلا كل من تايلند، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والولايات المتحدة الأمريكية.

٩ - وفي الجلسة الرابعة والعشرين أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار [A/C.2/71/L.3/Rev.1](#) بتصويت مسجل بأغلبية ١١٦ صوتا مقابل ٤٨ صوتا، وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت (انظر الفقرة ١١). وكانت نتيجة التصويت كالاتي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر القمر، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب

أفريقيا، وجيبوتي، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وشيلي، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وقبرغيزستان، وكابو فيردي، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولبنان، وليبيريا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناميبيا، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهاييتي، والهند، وهندوراس، واليمن.

المعارضون:

إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، والجزل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وصربيا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

المتنعون عن التصويت:

أوغندا، وبالاو، وتركيا، وتونغا، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجنوب السودان.

١٠ - وبعد التصويت، أدلى ممثل سلوفاكيا، باسم الاتحاد الأوروبي، ببيان تعليلا للتصويت.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

١١ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الداعية إلى العمل على تحقيق التقدم الاقتصادي والرفعي الاجتماعي للشعوب كافة،

وإذ تشير إلى مبادئ الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، بصيغتهما الواردين في القرارين ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦)، على التوالي، اللذين اتخذتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة في ١ أيار/مايو ١٩٧٤،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٢٢٤/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢٠٩/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٦٧/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢١٧/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ٢٢٧/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،

وإذ تعيد تأكيد إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١)،

وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية^(٢)،

وإذ تشير أيضاً إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٣)،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة

(١) القرار ٢/٥٥.

(٢) القرار ١/٦٥.

(٣) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى تناول ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على تحديد سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيئة على جميع المستويات بيئة مؤاتية لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك الغايات والأهداف الإنمائية الواردة فيها، وإذ تسلم بالدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة في بلورة رؤية إنمائية واسعة وفي تحديد أهداف يتفق عليها الجميع،

وإذ تؤكد ضرورة الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية، بما فيها الالتزامات الواردة في توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٤) وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية للمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري^(٥) وخطة عمل أديس أبابا وغيرها من الوثائق الختامية ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ أن التحديات التي تواجهها البنية الاقتصادية العالمية ككل تحتم استعراض مسألة إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية،

وإذ يساورها القلق من الأزمات العالمية الراهنة العديدة المترابطة التي يؤدي كل منها إلى تفاقم الآخر، ولا سيما الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتقلبات أسعار الطاقة والسلع الأساسية وأزمة الغذاء والتحديات التي يطرحها تغير المناخ التي تؤثر سلباً في إمكانات تحقيق

(٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

التنمية في البلدان النامية وتهدد بزيادة اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، مما في ذلك الفجوة التكنولوجية والفجوة المتعلقة بالدخل، والتي يمكن أن تقوض بشكل أكبر تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يساورها القلق أيضاً في هذا الصدد من أنه، على الرغم من أن مناطق معينة قد أحرزت قدراً من التقدم، فإن أكثر من نصف عدد العمال في بلدان العالم النامي، أي نحو ١,٥ بليون شخص، يزالون أعمالاً غير مستقرة، وأن واحداً من كل خمسة أشخاص تقريباً في المناطق النامية يعيش بدخل يقل عن ١,٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم،

وإذ يساورها القلق كذلك من التطورات الاقتصادية المستجدة مؤخراً في سياق التحديات المستمرة المصادفة في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد، حيث تزايدت شدة تقلبات أسعار الصرف العالمية وتباينت اتجاهات التضخم العالمية، ومن أن آفاق الاقتصاد العالمي الضعيفة تعرض للخطر الاستثمار العام الحيوي في مجالات التعليم والصحة والعمل المتصلة بتغير المناخ، فضلاً عن التقدم في مجال القضاء على الفقر، لا سيما في البلدان النامية،

وإذ يساورها القلق من أن البلايين من مواطني العالم لا يزالون يعانون من الفقر والحرمان من الحياة الكريمة وأن أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها آخذة في التزايد وأن هناك فوارق هائلة في الفرص والثروة والسلطة،

وإذ تشدد على الافتقار إلى استجابة دولية قوية ومنسقة من أجل التصدي للتحديات المشار إليها أعلاه، مما يدل على أن النداءات الموجهة في الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد لا تزال ذات أهمية بالغة،

وإذ تؤكد ضرورة تحقيق نمو وانتعاش اقتصاديين أكثر استدامة، وإذ تدرك أن من الممكن تحقيق هذا الهدف عن طريق تعددية الأطراف الشاملة للجميع ومشاركة جميع البلدان على قدم المساواة، على النحو المتوخى في وثائق عدة، من بينها الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد،

وإذ تسلّم بضرورة وضع نُهج مبتكرة ومعززة لتمويل التنمية من أجل التصدي للتحديات التي تطرحها الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة والفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وإذ تؤكد أن هذه النُهج ينبغي ألا تحل محل المصادر التقليدية لتمويل التنمية، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية، وألا تؤثر سلباً في

مستوى هذه المصادر، وأنه يلزم وضعها بروح من الشراكة والتعاون والتضامن، مع أخذ المصالح المشتركة والأولويات الوطنية لكل بلد بعين الاعتبار،

وإذ تسلّم أيضاً بأن الكثير من الجوانب المهمة من برنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد لم تنفذ، وبأن العديد من البلدان النامية لا تزال تواجه من جراء ذلك تحديات كبيرة بالنسبة لإمكانيات تحقيق التنمية فيها، ومنها ضعفها في مواجهة الصدمات الخارجية وانعدام التمثيل الكافي في هيئات إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية،

وإذ تسلّم كذلك بأن للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي، فضلاً عن التكامل الاقتصادي الإقليمي، القائم على أساس التكافؤ في الشراكة، دوراً في تعزيز التعاون الدولي بهدف تيسير التنسيق والتعاون على الصعيد الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية وبلوغ الأهداف الإنمائية وتبادل أفضل الممارسات والمعارف،

وإذ تسلّم بأن إلغاء الضوابط التنظيمية المالية على نطاق واسع قد أسهم في زيادة صافي تدفقات رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو،

وإذ يساورها القلق من أن إفراط البلدان المتقدمة النمو في اتباع سياسات نقدية توسعية، وما يسببه ذلك من تنافس في تخفيض قيمة العملات، يُحدث أثراً مساوياً للأثر الناجم عن الإعانات الممنوحة للتصدير عموماً والزيادة العامة في التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات، الأمر الذي يبطل بدوره أثر الالتزامات المتعهد بها في إطار منظمة التجارة العالمية في ما يتعلق بالوصول إلى الأسواق أو ينتقص منها ويزيد من تقييد قدرة البلدان النامية على الوفاء بالتزاماتها بتحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومنها أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد ضرورة وجود حيز سياسي يتيح للبلدان النامية وضع استراتيجيات وطنية للتنمية تهدف إلى تحقيق الرخاء للجميع،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام المعنون "استعراض عام لآخر التطورات المتعلقة بالتحديات الدولية الكبرى في مجالي الاقتصاد والسياسات العامة التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة للجميع ولدور الأمم المتحدة في التصدي لهذه المسائل في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد"^(٦)؛

(٦) A/71/168.

٢ - تلاحظ أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٧) وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٨) واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(٩) تجسد كثيرا من الأفكار والتوصيات الواردة في الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد^(١٠) وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد^(١١)؛

٣ - تعيد تأكيد ضرورة مواصلة العمل نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يستند إلى مبادئ الإنصاف والمساواة في السيادة والترابط والمصلحة المشتركة والتعاون والتضامن بين جميع الدول؛

٤ - تكرر التأكيد على دعوة الدول بإلحاح وبقوة إلى الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية؛

٥ - تعيد تأكيد ضرورة دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية مؤاتية، بوسائل منها إنشاء نظم عالمية متسقة ومتعادلة في الميادين التجاري والنقدي والمالي، وتعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتحسينها، وكذلك احترام الحيز السياسي لكل بلد؛

٦ - تعيد أيضا تأكيد الحاجة إلى زيادة تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي فيما بين البلدان لتجنب الآثار الجانبية السلبية، لا سيما في البلدان النامية؛

٧ - تدعو إلى الوفاء بالتزام السعي إلى تحقيق اتساق السياسات وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب كافة الجهات الفاعلة وبتنسيق الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

٨ - تعيد تأكيد الالتزام مجددا بتوسيع مشاركة البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل، وكذلك البلدان والشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي،

(٧) القرار ١/٧٠.

(٨) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٩) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(١٠) القرار ٣٢٠١ (د-٦).

(١١) القرار ٣٢٠٢ (د-٦).

في صنع القرارات ووضع المعايير في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي وفي إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، وبتعزيز صوت تلك البلدان في هذا الصدد؛

٩ - تعيد أيضاً تأكيد أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد، وتعيد كذلك تأكيد أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى القواعد ويتسم بالانفتاح والإنصاف ويخلو من التمييز يمكن أن يؤدي دوراً بالغ الأهمية في حفز النمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم، بما يعود بالنفع على جميع البلدان في كافة مراحل التنمية؛

١٠ - تقرر أن تواصل النظر في الحالة الاقتصادية الدولية وأثرها في التنمية في دورتها الثالثة والسبعين، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يُضْمِنَ تقريره الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة، في إطار البند المعنون "العولمة والترابط"، استعراضاً عاماً لآخر التطورات المتعلقة بالتحديات الدولية الكبرى في مجالي الاقتصاد والسياسات العامة التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بصورة عادلة شاملة للجميع ولدور الأمم المتحدة في التصدي لتلك المسائل، فضلاً عن السبل والوسائل الممكنة للتغلب على تلك التحديات، وازعماً في الاعتبار الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما والمبادئ الواردة فيها وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في ضوء المبادئ ذات الصلة الواردة في الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.